

الفصل الثالث
أهداف التخطيط الاقتصادي

الفصل الثالث

اهداف التخطيط الإقتصادي

تتلور عملية التخطيط في تحديد الغايات Objectives والاهداف Tragets التي يرغب المجتمع في تحقيقها. ويعتبر تحديد الغايات وصياغتها في شكل واضح أولى الخطوات اللازمة في أعداد الخطة. وبغير ذلك يتعذر على سلطات التخطيط أن تقوم بصياغة سليمة للأهداف، واختيار سليم للمشروعات التي تضمن تحقيق هذه الأهداف. ويستحسن أن يتم تحديد الغايات بشكل موجز، بمعنى ألا تتعدد الغايات بشكل كبير، وانما يتم التركيز في كل خطة على عدد محدود من الغايات. ويتوقف اختيار هذه الغايات على التفضيلات القومية ومرحلة النمو التي بلغها الاقتصاد موضع البحث. ومن أنواع الغايات التي ركزت عليها الدول المختلفة في فترة أو أخرى من فترات حياتها الاقتصادية: زيادة الدخل القومي، تحسين حالة العمالة، اضطراد تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، واطرار تحقيق ثبات الأسعار، تحقيق درجة أكبر من المساواة في توزيع الدخل بين الافراد، وتحقيق تنمية إقتصادية متوازنة للأقاليم المختلفة داخل الدولة (١).

ويأتى بعد ذلك أن تتحول هذه الغايات إلى صورة كمية. وهذا هو الفرق بين الغايات والأهداف الاقتصادية في الخطة. فمثلا إذا كانت الغاية هي رفع متوسط دخل الفرد في الدولة، فإن الهدف يجب أن يعطى هذه الغاية صورة كمية كأن يكون الهدف هو تحقيق زيادة في متوسط الدخل بمعدل ٣٪ سنوياً أو مضاعفة الدخل القومي في خلال عشر سنوات. وتؤدي الأهداف في التخطيط وظائف هامة. فهي بمثابة معالم على الطريق لمساعدة السلطات على تحديد أدوات فعالة للسياسة الاقتصادية. كما أن الأهداف تعين المخطط علي تحديد الكميات اللازمة لتحقيق الخطة من القوى العاملة والمواد الأولية والآلات والطاقة والنقد الأجنبي وما إلى ذلك. والأهداف، كالغايات، يتوقف تحديدها على الظروف الموضوعية للاقتصاد موضع البحث. غير أنه يمكن الإشارة هنا إلى بعض الأمور التي تصدق في جميع الظروف والأحوال وذلك على النحو التالي :

أ- يعتبر تحقيق زيادة معينة في متوسط الدخل الحقيقي للأفراد هدفا أساسيا في أي خطة

(١) جان تينرجن، التخطيط المركزي، ترجمة د. جلال أحمد أمين، القاهرة: مطابع مؤسسة الأهرام، ١٩٦٧ . ص ٣٦

للتنمية. ذلك أن تطور الدخل الحقيقي للفرد هو فى الواقع المعيار الصحيح لقياس النمو ، نظرا لأن ذلك هو الركيزة التى يعتمد عليها أى تحسن فى مستوى المعيشة ، وهو الهدف الرئيسى من التنمية.

ب - يجب أن تكون الأهداف التى تتضمنها أى خطة أهدافا واقعية يمكن تحقيقها فى ظل الامكانيات المتاحةوالفن الانتاجى السائد والميول الخاصة بالوحدات الاقتصادية المختلفة وغيرها. فلايجوز المبالغة فى عدد الأهداف أو فى حجمها على نحو يجعل تحقيقها متعذراً أو مستحيلا. ويمكن ترتيب الأهداف على النحو التالى. (١)

- أهداف اجمالية لمجمل الاقتصاد القومى

- أهداف قطاعية

- أهداف للتعامل مع العالم الخارجى

ج- قد يتعارض تحقيق بعض الأهداف مع تحقيق البعض الآخر، مما يحتم على سلطات التخطيط أن تقوم بتحديد أولويتها عن طريق إعطاء أوزان نسبية لها. ويعنى هذا التعارض أنه قد لا يمكن تحقيق هدفين معا فى نفس الوقت، فلا يمكن فى نفس الوقت الوصول إلى أعلى معدل لنمو الدخل القومى وأعلى مستوى للاستهلاك. كذلك يتناقض هدف تحقيق عدالة توزيع الدخل مع ارتفاع معدلات نمو الدخل القومى، أو التوظيف الكامل والارتفاع بمعدل النمو وتحقيق توازن الميزان الخارجى. فالارتفاع بمعدل نمو الدخل القومى يقتضى الارتفاع بالاستثمار، وقد يكون ذلك عن طريق اختيار فنون انتاجية تتميز بكثافة رأس المال. كذلك فإن زيادة الاستثمار قد تؤدي إلى الارتفاع فى الواردات مما يعمل على زيادة حجم العجز فى ميزان المدفوعات. ولهذا فإنه من الضرورى أن تدرك سلطات التخطيط طبيعة التنافس بين بعض الأهداف حتى يمكن التوفيق بينها. ويتم ذلك التوفيق باستخدام أوزان نسبية لهذه الأهداف. ومن شأن هذه الوسيلة أن تنعكس على إختيار المشروعات (٢).

الأوزان النسبية للأهداف:

يمكن القول بصفة عامة أن الهدف الأساسى للتخطيط الإقتصادي فى الدول النامية ينبثق من

(١) د.مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ، الكويت : عالم المعرفة ، يناير ١٩٨٤ . ص ٢٥٠

(٢) د. عمرو محى الدين، التخطيط الاقتصادى، القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٨٢. ص ٥٥-٥٦

أهم خصائص تخلفها الاقتصادي المتمثل في شدة ضعف معدل نمو الدخل القومي فيها، كما أنه يستوحى من أملهاني تحقيق مستويات معيشية مرتفعة في أقرب وقت ممكن. فإذا كانت الأهداف الموضوعية للإقتصاد القومي هي كالتالي:

١- تحقيق زيادة معينة في الدخل القومي مقدارها = أ

٢- تحقيق زيادة في حجم التشغيل مقدارها = ب

٣- تحقيق زيادة في حصيللة الصرف الأجنبي مقدارها = ج

وكان أمام المخطط ثلاثة مشروعات هي (١)، (٢)، (٣)، فإن علي المخطط أن يقوم بتقدير مساهمة كل من هذه المشروعات في كل من الأهداف أ، ب، ج. وتسجل هذه المساهمات للمشروعات الثلاثة في الأهداف الثلاثة، فنحصل على الصيغة التالية:

مساهمات المشروع (١) = أ١، ب١، ج١

مساهمات المشروع (٢) = أ٢، ب٢، ج٢

مساهمات المشروع (٣) = أ٣، ب٣، ج٣

وبجانب تحديد مساهمة كل مشروع في الأهداف المختلفة، يحتاج المخطط إلى إعطاء هذه الأهداف أوزاناً نسبية، وذلك في ضوء درجة أهمية كل هدف. وهذا الأمر يخضع للأحكام الشخصية للمخطط، لأنها تنطوي على أهمية كل هدف بالنسبة للأهداف الأخرى. وهذا أمر تختلف فيه وجهات النظر. وتبدو أهمية هذه الأوزان النسبية في المقارنة بين المشروعات إذا عرفنا أن بعض المشروعات قد يكون له أثر كبير بالنسبة للهدف الأول، ولكن مساهمته في الهدف الثاني لا تكاد تذكر، بينما نجد أن البعض الآخر من المشروعات على عكس الأول تماماً. ولكن كيف يمكن إجراء المقارنة بين هذه المشروعات؟ لإيجاد أساس صالح للمقارنة نلجأ إلى استخدام هذه الأوزان النسبية^(١)، ولنفرض أن المخطط قد استقر على اعطاء الأوزان التالية للأهداف:

ل لكل زيادة مقدارها وحدة واحدة في الدخل القومي

ع لكل زيادة مقدارها وحدة واحدة في حجم التشغيل

ن لكل زيادة مقدارها وحدة واحدة في الصرف الأجنبي

(١) إذا لم يكن هناك غير هدف واحد، فإن فكرة الأوزان النسبية للأهداف تصبح غير ذي موضوع.

وبعد ذلك يمكننا أن نحدد القيمة الكلية لمساهمة كل المشروعات الثلاث وهي :

$$\text{المشروع الأول} = \text{أ} + \text{ل} + \text{ب} + \text{ع} + \text{ج} + \text{ن}$$

$$\text{المشروع الثاني} = \text{أ} + \text{ل} + \text{ب} + \text{ع} + \text{ج} + \text{ن}$$

$$\text{المشروع الثالث} = \text{أ} + \text{ل} + \text{ب} + \text{ع} + \text{ج} + \text{ن}$$

وبالرغم من تحديد القيمة الكلية لمساهمة كل مشروع، إلا أنه لا تتوفر لدينا الصورة التي يتم على أساسها اتخاذ القرار النهائي بضم مشروع أو أستبعاده من الخطة. ذلك أن المسألة تتطلب الامام بتغيير آخر من المتغيرات اللازمة لعملية التقييم، وهي النفقات النسبية للمشروعات موضع البحث. والمقصود هنا بالنفقات ما يلزم المشروع من العناصر النادرة مثل عنصر رأس المال أو الصرف الأجنبي. وإذا كانت ظروف إقامة المشروع تحتاج إلى نوع آخر من العناصر النادرة كالعامل الماهر، فإنه يجب أن ندخله أيضا في جانب النفقات لاجراء التقييم . فإذا كان العنصران النادران هما :

١- رأس المال ر

٢- الصرف الأجنبي ف

فإننا تحصل على الصورة التالية للمشروعات الثلاثة :

حاجة المشروع (١) من العناصر النادرة = $\text{أ} + \text{ل} + \text{ب} + \text{ع} + \text{ج} + \text{ن}$

حاجة المشروع (٢) من العناصر النادرة = $\text{أ} + \text{ل} + \text{ب} + \text{ع} + \text{ج} + \text{ن}$

حاجة المشروع (٣) من العناصر النادرة = $\text{أ} + \text{ل} + \text{ب} + \text{ع} + \text{ج} + \text{ن}$

وبجانب تحديد احتياجات كل مشروع من العناصر النادرة ، يحتاج المخطط إلى اعطاء هذه العناصر أوزانا نسبية . وهذه أيضا مسألة تخضع للأحكام الشخصية، لأنها تنطوي على تقدير مدى ندرة كل عنصر بالنسبة للعناصر الأخرى ، وهذا أمر يختلف باختلاف الظروف الموضوعية ووجهات النظر. وتبدو أهمية هذه الأوزان النسبية إذا عرفنا أن بعض المشروعات قد تحتاج إلى قدر كبير من عنصر رأس المال ، ولكن احتياجاتها من الصرف الأجنبي قليلة ، بينما نجد البعض الآخر من المشروعات على عكس البعض الأول تماما. ولكن كيف يمكن اجراء المقارنة بين استخدام كل من العناصر؟ لإيجاد أساس مشترك لإجراء المقارنة نلجأ إلى استخدام هذه الأوزان النسبية^(١).

(١) يمكن أن نستنتج بدهاء أن فكرة الأوزان النسبية للعناصر النادرة لا محل لها إذا لم يكن هناك غير عنصر واحد نادر.

ولنفترض أنه قد إستقر المخطط على إعطاء الأوزان التالية للعنصرين النادرين:

س لكل وحدة واحدة من عنصر رأس المال

ص لكل وحدة واحدة من عنصر الصرف الأجنبي

وبعد ذلك يمكن تحديد القيمة الكلية لاحتياجات كل من المشروعات الثلاثة علي النحو التالي:

المشروع الأول : ١ س + ١ ف ص

المشروع الثاني : ٢ س + ٢ ف ص

المشروع الثالث : ٣ س + ٣ ف ص

ويمكن بعد ذلك استخدام ماعرضناه من مبادئ أساسية في اجراء عملية التقييم. وتتناول هنا ثلاث حالات مختلفة : حالة وجود هدف واحد وعنصر واحد نادر، وحالة تعدد الأهداف وتعدد العناصر النادرة.

هدف واحد وعنصر واحد نادر:

يحسن بنا أن نحدد المقصود بالعنصر النادر والعنصر غير النادر. أما العنصر غير النادر فهو الذي تتوفر منه كميات تفوق العدد الذي تتطلبه الخطة من هذا العنصر. فإذا كان عنصر العمل مثلا متوفرا بشكل يترتب عليه بطالة سافرة أو مقنعة ، وبحيث لا يمكن أن يستوعب تنفيذ المشروعات جميع البطالة ، فإن عنصر العمل في هذا الصدد يعتبر عنصرا غير نادر. أما العنصر النادر فهو الذي لا توجد منه كميات تكفي لسد حاجة الخطة. فمثلا إذا كان الموجود من رأس المال لا يفي باحتياجات الخطة ، فإن استخدام هذا العنصر يكلف الاقتصاد القومي اكثر مما تستطيع أسعار السوق أن تظهره.

وحالة وجود هدف واحد وعنصر واحد نادر لاثير أدنى صعوبة في اجراء المقارنة بين المشروعات. ويتلخص الأمر في مقارنة مساهمة كل مشروع في الهدف منسوبة إلى العنصر النادر. فإذا كان الهدف هو تحقيق زيادة معينة في حجم التشغيل، وكان العنصر النادر هو الصرف الأجنبي، فإنه تكون لدينا العلاقات التالية:

$$\frac{١ب}{١ف} \quad \frac{٢ب}{٢ف} \quad \frac{٣ب}{٣ف}$$

ويتم ترتيب المشروعات الثلاثة بحسب قيمة الكسر في كل منها بحيث نضمن أن ينال المشروع ذو القيمة النسبية الأعلى أسبقية على غيره ، ويليه المشروع ذو القيمة التي تلي القيمة الأعلى وهكذا. فإذا تم الاختيار من هذه القائمة حتى تنفذ موارد الصرف الأجنبي النادرة، فإنه يتم الحصول على أقصى تشغيل ممكن بحجم معين من الصرف الأجنبي.

تعدد الأهداف وعنصر واحد نادر :

وإذا تعددت الأهداف فشملت تحقيق زيادة في الدخل القومي أ وتحقيق زيادة في حجم التشغيل ب وتحقيق زيادة في الصرف الأجنبي ج ، ولكنها ظل هناك عنصر واحد نادر هو ر ، فإن عملية التقييم تحتاج غالباً إلى الأوزان النسبية للأهداف التي سبقت الإشارة إليها. فإذا كان لدينا ثلاثة مشروعات ، فإن مساهمة كل منها في الأهداف الثلاثة تتخذ أحد فرضين:

الفرض الأول: أن تكون مساهمة المشروع (١) مثلاً في كل من الأهداف الثلاثة أكبر من مساهمة المشروع (٢) وأن تكون مساهمة المشروع (٢) في كل من الأهداف الثلاثة أكبر من مساهمة المشروع (٣) أي أن :

$$أ١ < أ٢ < أ٣$$

$$ب١ < ب٢ < ب٣$$

$$ج١ < ج٢ < ج٣$$

وفي هذه الحالة فإن عملية التقييم تكون واضحة سهلة وبدون حاجة إلى أوزان في حالة واحدة فقط ، وهي حالة $ر١ = ر٢ = ر٣$. ففي هذه الحالة يفضل المشروع الأول المشروعين الآخرين، ويفضل المشروع الثاني علي المشروع الثالث. أما إذا اختلفت قيمة ر ، فإننا نحتاج إلى الأوزان النسبية.

الفرض الثاني : أن تختلف مساهمات المشروع في الأهداف الثلاثة كأن تصبح على النحو

التالي:

$$أ١ < أ٢ = أ٣$$

$$ب١ > ب٢ > ب٣$$

$$ج١ = ج٢ > ج٣$$

في هذه الحالة لا يمكن الحكم بدون استخدام الصيغة التالية :

$$\frac{أ١ ل + ب١ ع + ج١ ن}{١٢} \quad \frac{أ٢ ل + ب٢ ع + ج٢ ن}{٢٢} \quad \frac{أ٣ ل + ب٣ ع + ج٣ ن}{٣٢}$$

ودعنا نأخذ مثالا عدديا لمشروعين من أجل التبسيط في الشرح والتحليل :

المشروع الأول :

$$أ١ = ١ \text{ مليون جنيه}$$

$$ب١ = ٥٠٠ \text{ عامل}$$

$$ج١ = ٥٠٠ \text{ ألف جنيه}$$

المشروع الثاني :

$$أ٢ = ٨٠٠ \text{ ألف جنيه}$$

$$ب٢ = ١٠٠٠ \text{ عامل}$$

$$ج٢ = ١٠٠ \text{ ألف جنيه}$$

فإذا حددت سلطات التخطيط الأوزان النسبية بحيث أن تحقيق زيادة في الدخل القومي مقدارها مليون جنيه تعادل تحقيق زيادة في التشغيل مقدارها ٥٠٠ عامل ، تعادل تحقيق زيادة في الصرف الأجنبي مقدارها ٢٠٠ ألف جنيه ، فإنه بلغة الأوزان النسبية تكون :

$$ل = ١$$

$$ع = ٢٠٠٠$$

$$ن = ٥$$

وعلى ذلك تصبح مساهمة المشروعين على النحو التالي :

$$\text{مساهمة المشروع (١)} = ١ + ١ + ٢,٥ = ٤,٥$$

$$\text{مساهمة المشروع (٢)} = ٠,٨ + ٢ + ٠,٥ = ٣,٣$$

وباعتبار أن عنصر رأس المال هو العنصر الوحيد النادر ، فإن المقارنة بين المشروعين تكون مقارنة بين كسرين :

$$\frac{3,3}{2} \quad , \quad \frac{4,5}{1}$$

فإذا كان رأس المال اللازم للمشروع الأول = 2 مليون

وكان رأس المال اللازم للمشروع الثاني = 1,3 مليون

فإن نتيجة المقارنة تضع المشروع الثاني قبل المشروع الأول في حساب التقييم.

تعدد الأهداف وتعدد العناصر النادرة :

إذا كانت المشروعات تستخدم أكثر من عنصر واحد نادر مثل الصرف الأجنبي بالإضافة إلى عنصر رأس المال، فإن عملية التقييم يجب أن تستخدم أوزانا نسبية لهذين العنصرين ، وبذلك فإن صيغة المقارنة بين المشروعات تكون على النحو التالي:

$$\frac{أ ١ + ل ١ ب + ع ١ ج + ن ١}{ر ١ س + ف ١ ص} \quad \frac{أ ٢ + ل ٢ ب + ع ٢ ج + ن ٢}{ر ٢ س + ف ٢ ص} \quad \frac{أ ٣ + ل ٣ ب + ع ٣ ج + ن ٣}{ر ٣ س + ف ٣ ص}$$

ودعنا نأخذ مثالا عدديا لمشروعين من أجل التبسيط في الشرح والتحليل :

المشروع الأول :

أ	=	١	مليون
ب	=	٥٠٠	عامل
ج	=	٥٠٠	ألف جنيه
د	=	٢	مليون جنيه
هـ	=	١٠٠	ألف جنيه

المشروع الثاني :

أ	=	٨٠٠	ألف جنيه
---	---	-----	----------

$$\text{ب} = 1000 = \text{عامل}$$

$$\text{ج} = 100 = \text{ألف جنيه}$$

$$\text{د} = 1.3 = \text{مليون جنيه}$$

$$\text{هـ} = 200 = \text{ألف جنيه}$$

فإذا حددت سلطات التخطيط الأوزان النسبية كما في المثال السابق وحددت الأوزان النسبية لعنصرى رأس المال والصرف الأجنبى بحيث أن استخدام مليون جنيه من رأس المال يعادل استخدام ٢٥٠ ألف جنيه من الصرف الأجنبى ، فإنه بلغة الأوزان النسبية تكون :

$$\text{س} = 1$$

$$\text{ص} = 4$$

وفى هذه الحالة تصبح مساهمة ونفقات كل من المشروعين على النحو التالى :

$$\text{مساهمة المشروع (١)} = 1 + 1 + 2.5 = 4.5$$

$$\text{نفقات المشروع (١)} = 2 + 0.4 = 2.4$$

$$\text{مساهمة المشروع (٢)} = 0.8 + 2 + 0.5 = 3.3$$

$$\text{نفقات المشروع (٢)} = 1.3 + 0.8 = 2.1$$

وبذلك تكون المقارنة بين المشروعين هى مقارنة بين كسرين :

$$\frac{3.3}{2.1} \quad , \quad \frac{4.5}{2.4}$$

ونتيجة المقارنة هى وضع المشروع الأول قبل الثانى فى حساب التقييم.

تحديد الأهداف القطاعية :

تعتبر الأهداف القطاعية أهدافا مشتقة من الأهداف الأولية المحددة لمجمل الاقتصاد القومى . ويجب أن تنضح هذه الأهداف القطاعية فى إطار الخطة الشاملة من منظور التغير الهيكلى لمساهمة كل قطاع . ونذكر فيما يلى بعض المؤشرات التى تسهم فى تحديد الأهداف القطاعية وهى :

أ - الاستثمارات: يجرى تقدير حجم الاستثمار المطلوب للقطاع المعين، مع اشارة للمشروعات المنقولة من الخطة السابقة والمطلوب استكمالها ، والمشروعات الجديدة المقترحة بالاضافة إلى التوسعات الاضافية على ما هو موجود فعلا.

ب- الانتاج : تقدير حجم الانتاج مع الزيادة المخططة في انتاج القطاع المعين بالأرقام المطلقة والنسب بالمقارنة مع سنة الأساس المعتمدة ، ونصيب العامل من الانتاج ومقدار زيادة خلال سنوات الخطة.

ج - العمالة : تقدير حجم العمالة وأنواعها التخصصية والزيادة المتوقعة في قرص العمل الجديدة بالأرقام المطلقة والنسب ، بالمقارنة مع سنة الأساس . وكذلك بالنسبة لتطور الانتاجية المجتمعية لكل عامل ، والأجور والمرتبات والمكافآت ، ومعدل ارتفاع متوسط الأجر خلال سنوات الخطة.

د - الواردات : تقدير سلع الاستهلاك الوسيط اللازمة للانتاج في القطاع المعين ، والمبالغ اللازمة لتغطيتها من العملات الأجنبية .

هـ - الصادرات : تقدير حجم الصادرات من سلع منتجات القطاع المعين ، والمبالغ المتولدة عنها بالعملات الأجنبية .

و - الدخل : تقدير حجم مساهمة هذا القطاع في توليد الدخل القومي بالأرقام المطلقة والنسب ، ونصيب المشتغل في القطاع من الدخل المتحقق ومقدار زيادته في السنة الأخيرة من الخطة مقارنة مع سنة الأساس.

ز - اشباع الطلب : نسبة اشباع الطلب المحلي من ناتج هذا القطاع (إستهلاك نهائى وخاص وجماعى ، للاستهلاك الانتاجى الوسيط، وللاستثمارات ولزيادة المخزون الاحتياطي) خلال سنوات الخطة ومعدل زيادتها السنوية

ح - أهداف أخرى : يمكن أن تكون لكل قطاع أهداف خاصة مميزة قد لا تظهر في القطاعات الأخرى ، لاسيما قطاعات الخدمات المختلفة . ويجرى التوصل لهذه الأهداف القطاعية من تجميع الأهداف الجزئية للمؤسسات الموجودة في داخل كل قطاع.

ومن الجدير بالذكر أن تحديد هذه الأهداف القطاعية في مجالات الانتاج والتوزيع والتبادل ، لا يمكن أن تكون له فائدة في العمل التخطيطي الشامل إلا من خلال تأمين الترابط المتوازن بين حركة الموارد المادية والبشرية والمالية واستخداماتها في الاقتصاد القومي بأسره . ونظرا لأهمية الجانب البشري وما يرتبط به من مسائل اجتماعية ، فإننا نشير إلى بعض الأهداف الخاصة بهذا الجانب . والأهداف التي ينبغي أن تصاغ في هذا المجال ترمى إلى تأمين فرص العمل لكل القادرين عليه والباحثين عنه من السكان. ويجرى ترشيد توظيف هذه القوى العاملة وتسوية الفائض أو النقصان في مواقع العمل المختلفة على أساس وضع المهارة المناسبة في موقع العمل المناسب لها. وتتحقق زيادة انتاجية العاملين عن طريق الاهتمام بتأهيلهم المهني وبالنواحي الثقافية والاجتماعية ، وما يرتبط بها من ضرورة تعديل نظام القيم السائدة لصالح تعزيز العمل المنتج للرجل والمرأة على السواء أو مكافأة العمل بالأجر الملائم والمتوازن مع الجهد ، ولتأمين مستوى معيشي جيد بالمفهوم المعاصر للعاملين وأفراد أسرهم والاستفادة القصوى من الخبرات الوطنية وتوقيع الجو الديمقراطي والعملى لها.

وعند صياغة الأهداف في تنمية الموارد البشرية ينبغي أيضا أن ننظر للقوى العاملة من خلال تحركها المقبل على خريطة مواقع العمل ، والتعرف على أسباب ذلك التحرك مثل دخول اعداد جديدة من السكان إلى العمر الانتاجى وخروج البعض منهم إلى سن التقاعد وزيادة حجم قاعدة الانتاج وتنوعها الذى يتطلب زيادة في عدد العاملين وتنوعا في اختصاصاتهم المهنية ، وظهور فائض أو نقصان في بعض مواقع العمل نتيجة لتقلص أو توسع فرص العمل فيها أو استفاد مورد طبيعى وماشابه ذلك. وعندما تزداد انتاجية العمل بصورة أسرع من زيادة حجم الانتاج ، فإن ذلك يؤدي إلى تقليص الحاجة إلى عدد من العاملين. وتتيح هذه الزيادة في انتاجية العمل الفرصة إلى تحريك الفائض منهم إلى اماكن الحاجة إليهم ، أو قد يحدث العكس . وقد يكون التحرك بدافع ذاتى للعاملين بعد إزدياد تخصصهم أو وصولهم لسن تجعلهم بحاجة إلى عمل غير مرهق . وقد يتطلب التوسع في العمران استحداث مواقع جديدة للعمل ، كما قد يكون التحرك لدوافع أخرى.

الأهداف الثابتة والأهداف العثلي :

يقصد بالتخطيط بأهداف ثابتة أن تحدد السلطات السياسية الأهداف المراد تحقيقها سلفا كمضاعفة الدخل القومي أو زيادة الانتاج الصناعى إلى ثلاثة امثاله أو رفع مستوى العمالة بنسبة معينة خلال فترة زمنية محددة . وبعد ذلك تقوم أجهزة التخطيط ببيان كيفية تحقيق تلك الأهداف.

ويؤخذ على أسلوب الأهداف الثابتة افتقاره إلى المرونة الواجب توافرها في التخطيط الرشيد ، كما نؤدى المبالغة في تحديد الأهداف المنشودة تحت ضغط الرغبة في تحقيق تنمية سريعة للاقتصاد القومى إلى بعد الخطة عن الواقعية ، مع ما يترتب على ذلك من آثار سيئة وخاصة فيما يتعلق بتخصص الموارد ووجود اختناقات في بعض فروع الانتاج وطاقات عاطلة في فروع أخرى.

أما التخطيط بأهداف مثلى Optimum Targets فيقوم على تحديد أهداف الخطة بطريقة الحلول المثلى. ويعتمد على اختيار مجموعة من الأهداف المرنة، مع اعطاء كل هدف منها وزنا يتناسب مع أهميته في نظر المسؤولين للحصول على مجموعة تفضيلاتهم والأولويات التى تعطى لمختلف الأهداف ، ووضع حدود عليا أو دنيا لبعض العناصر الرئيسية في الاقتصاد القومى تضمن تحقيق تلك الأهداف بدرجة معينة . ورغم وجهة أسلوب التخطيط الأمثل من الناحية المنطقية وما يمكن أن يؤدى إليه من تحقيق نتائج أفضل في ظل الموارد المتاحة مع تجنب الأضرار التى تنجم عن التخطيط بأهداف ثابتة محددة سلفا، إلا أنه يتميز بالتعقيد والتشابك في الحسابات والطرق المستخدمة مما يجعله بعيدا - إلى حد ما - عن متناول كثير من المشتغلين بالتخطيط الاقتصادى.